زيادة منتظرة في الإمدادات من منتجين كبار كبحت المكاسب

النفط يرتفع بفضل توقعات اقتصادية قوية وتراجع مخزونات أميركا

ارتفعت أسعار النفط بفضل احتمال نمو اقتصادي عالمي أقوى في ظل زيادة في التطعيمات وتقرير يفيد أن مخزونات الخام في أمريكا أكبر مستهلك للوقود في العالم تراجعت. لكن التفاؤل حيال المحادثات بشأن برنامج ايران النووي وزيادة منتظرة في الإمدادات من منتجين كبار كبحت المكاسب.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 16 سنتا أو ما يعادل 0.3% إلى 62.90 دولار للبرميل بحلول الساعة 07:00 بتوقيت جرينتش بينما زادت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي تسليم شهر مايو 14 سنتا ما يوازي 0.2% إلى 59.47 دولار.

وكتب محللون من إيه إن زد في مذكرة اليوم "التفاؤل إزاء آفاق الاقتصاد العالمي عزز المعنويات في سوق النفط الخام".

ودعمت الأسعار بيانات أمس وأظهرت أن الوظائف الجديدة في أمريكا زادت لأعلى مستوى في عامين في فبراير وزادت عمليات التوظيف. وجاء ذلك عقب بيانات سابقة أظهرت تحسنا في قطاع الخدمات في كل من الصين وأمريكا. كما تعززت الأسعار بفعل التفاؤل حيال توسع أكبر في حملات التطعيم بعد أن أعلن الرئيس الأمريكي جو بايدن تقديم موعد إتاحة التطعيمات لجميع البالغين في أمريكا إلى 19 أبريل.

وذكرت مصادر في السوق نقلا عن بيانات لمعهد البترول الأمريكي قبل صدور بيانات حكومية اليوم أن مخزونات النفط الخام في أمريكا هبطت أكثر من المتوقع في الأسبوع المنتهي في الثاني من أبريل.

وقالت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أمس إن إنتاج النفط الخام في في أمريكا من المتوقع أن ينخفض بمقدار 270 ألف برميل يوميا في 2021 إلى 11.04 مليون برميل يوميا وهو هبوط أكثر حدة من توقعاتها السابقة التي أشارت إلى تراجع قدره 160 ألف برميل يوميا.

المفوضية الأوروبية توافق على مساعدة باريس لـ«إير فرانس»

وافقت المفوضية الأوروبية، على خطط فرنسية لمنح نحو 4 مليارات يورو لمساعدة شركة "إير فرانس" التي تضررت بشدة من التبعات الاقتصادية لتفشي جائحة كورونا.

ونقل بيان للمفوضية عن نائبة الرئيس التنفيذي مارجريت فيستاجر، المسؤولة عن سياسة المنافسة: "ستساهم فرنسا بمساعدة شركة الطيران إير فرانس على مواجهة الصعوبات المالية الناتجة عن تفشي فيروس كورونا".

مارجريت فيستاجر

وذكرت فيستاجر أن هذه المساعدة، البالغة 4 مليارات يورو، مرفقة بمجموعة من الشروط الهادفة إلى منع أية تشوهات في المنافسة العادلة بين شركات الطيران داخل التكتل الأوروبي، دون ذكر تفاصيل بالخصوص.

وسيكون مبلغ المنحة عبارة عن إعادة رسملة شركة الطيران، من خلال زيادة حصة الدولة من رأس مال الشركة.

والخطوط الجوية الفرنسية هي شبكة خطوط رئيسية تعمل في فرنسا؛ وهي مملوكة لشركة Air France–KLM Holding، التي تمتلك فيها الدولة الفرنسية نسبة 14.3 بالمئة، وأسطول مؤلف من 300 طائرة.

وتكبدت الشركة خسائر صافية بقيمة 7.1 مليارات يورو (8.37 مليارات دولار) خلال العام الماضي بسبب تبعات الجائحة، التي خفضت عدد ركابها بنسبة 67 بالمئة مقارنة مع 2019.

توقعات بنمو الاقتصاد العالمي 6 بالمئة خلال 2021

رفع صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو الاقتصادي العالمي مجددا، وتنبأ بارتفاع الناتج العالمي 6 في المائة هذا العام، وهو معدل لم يتحقق منذ السبعينيات، مرجعا الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى تبني سياسات لمواجهة جائحة كوفيد – 19 على نطاق غير مسبوق.

وبحسب "رويترز"، يعكس رفع توقعات النمو من 5.5 في المائة قبل أقل من ثلاثة أشهر، تحسنا سريعا للنظرة المستقبلية للاقتصاد الأمريكي، إذ يتنبأ صندوق النقد الدولي الآن بأن ينمو اقتصاد الولايات المتحدة 6.5 في المائة في 2021، وهي أسرع وتيرة للنمو منذ بداية الثمانينيات.

والمعدل الجديد مرتفع 1.3 نقطة مئوية عن توقعات صندوق النقد في نهاية يناير البالغة 5.2 في المائة ونحو مثلي التقديرات في أكتوبر. وفي دليل على الانتعاش سيرتفع حجم المبادلات من بضائع وخدمات في العالم بنسبة 8.4 في المائة هذا العام. وإذا تحققت توقعات صندوق النقد فسيسجل الاقتصاد العالمي أسرع وتيرة نمو منذ عام 1976، لكن ذلك يأتي أيضا عقب تسجيل أكبر تراجع سنوي في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية في العام الماضي، إذ أدت الجائحة إلى توقف شبه تام للتجارة في انحاء العالم.

وقال الصندوق "إن الاقتصاد العالمي انكمش 3.3 في المائة في 2020 في رفع متواضع من تقديراته في يناير التي أشارت إلى انكماش قدره 3.5 في المائة".

وتظهر أحدث توقعات للاقتصاد العالمي، التي صدرت في مستهل اجتماعات الربيع لصندوق النقد والبنك الدولي، تباينا هائلا بين التوقعات للولايات المتحدة وعدد كبير من الدول، وذلك بفضل حزمة مساعدات للإغاثة من الجائحة بقيمة 1.9 تريليون دولار أقرتها واشنطن.

ولم يطرأ تحسن يذكر على التوقعات لاقتصادات كبرى متقدمة من بينها ألمانيا وفرنسا واليابان مقارنة بتقديرات يناير.

ورغم ذلك، كان التحسن الكبير للتوقعات الأمريكية المحرك الرئيس لزيادة الصندوق التقديرات لنمو اقتصاد الدول المتقدمة إلى 5.1 في المائة من 4.3 في المائة.

وتحسنت التوقعات للأسواق الناشئة إلى حد ما، لكن بنسبة أقل من العالم المتقدم. وزادت توقعات الصندوق للاقتصادات الناشئة بواقع 0.4 نقطة مئوية فقط، إلى 6.7 في المائة.

وذكر الصندوق في ملخص التقرير "تشهد جميع المناطق تعافيا بوتيرة متباينة وكذلك على أساس فئات الدخل، ويرتبط ذلك بالاختلاف الكبير بين وتيرة حملات التطعيم ومدى دعم السياسات الاقتصادية وعوامل هيكلية مثل الاعتماد على السياحة".

وقال الصندوق "إن الاقتصاد الأمريكي سينضم إلى اقتصاد الصين في إعادة الناتج المحلي الإجمالي إلى مستوى يتجاوز ما كان عليه قبل الجائحة". واستعادت الصين كل النمو المفقود في نهاية 2020.

«العشرين» تبحث تمديد تجميد مدفوعات الدين

كريستالينا جورجيفا

ينتظر أن يساند مسؤولون ماليون من مجموعة العشرين للاقتصادات الكبرى زيادة احتياطيات الطوارئ لصندوق النقد الدولي وتمديد تجميد مدفوعات الدين في إطار جهود مساعدة الدول النامية التي ما زالت تواجه صعوبات للتصدي الجائحة. ويعقد الاجتماع افتراضيا على هامش اجتماعات الربيع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي مما يعطي جانيت يلين وزيرة الخزانة الأمريكية فرصة للضغط من أجل وضع حد أدنى عالميا للضرائب على أرباح الشركات.

وقالت كريستالينا جورجيفا رئيسة صندوق النقد إن الدول الأغنى ينبغي أن تضمن حصول الدول الأقل على تطعيمات كورونا من أجل صالح الجميع. وأضافت "ليس من سبيل لتجاوز ذلك دون تعاون الجميع".

وذكر مسؤولون واقتصاديون أن التوسع في احتياطيات صندوق النقد أو حقوق السحب الخاصة سيعزز السيولة لجميع الأعضاء دون إضافة أعباء ديون على 30 دولة تعاني من تعثر في سداد دين بالفعل أو بصدد ذلك. وقال ديفيد مالباس رئيس البنك الدولي "تمديد التجميد الحالي لسداد خدمة الدين للدول الأشد فقرا قد يوفر لها مليارات الدولارات لتنفقها علي اللقاحات والتحفيز".

وستكون الضرائب موضوع مهم على جدول أعمال مجموعة العشرين بعدما تعهدت يلين هذا الأسبوع بالعمل من أجل وضع حد أدنى عالميا لضريبة الشركات وهو ما قالت ألمانيا وفرنسا إنه ربما ييسر الوصول لاتفاق تاريخي بحلول منتصف العام. ويسعى المفاوضون للتوصل لاتفاق بين 140 دولة لتحديث لوائح الضرائب للتجارة عبر الحدود لأول مرة في جيل. ولم يتضح مدى التقدم الذي يمكن أن يحققه المسؤولون بمجموعة العشرين في مناقشات الضرائب اليوم.

تراجع الطلب الصناعي في أميركا بأكثر من التوقعات

أظهر تقرير صادر عن وزارة التجارة الأمريكية تراجع الطلب الصناعي في الولايات المتحدة خلال فبراير الماضي بأكثر من التوقعات، بعد الزيادات الكبيرة له في الشهور السابقة. وذكرت وزارة التجارة الأمريكية أن الطلب على إنتاج المصانع في الولايات المتحدة تراجع خلال فبراير الماضي بنسبة 0ر8 بعد ارتفاعه بنسبة 7ر2% خلال يناير الماضي وفقا للبيانات النهائية، وذلك بحسب الألمانية.

كان المحللون يتوقعون تراجع الطلب على المصانع خلال فبراير الماضي بنسبة 5ر0% مقابل ارتفاعه بنسبة 6ر2% خلال الشهر السابق ووفقا للبيانات الأولية. جاء التراجع الأعلى من المتوقع خلال فبراير الماضي مع تراجع الطلب على السلع المعمرة بنسبة 2ر1 نتيجة تراجع الطلب على معدات النقل بنسبة 8ر1%. كما تراجع الطلب على السلع غير المعمرة بنسبة 2% خلال فبراير بعد زيادته بنسبة 8ر1% خلال يناير الماضي.

وذكرت وزارة التجارة الأمريكية أن معدل تسليمات السلع المصنعة زاد خلال نوفمبر الماضي بنسبة 7ر0% بعد ارتفاعه بنسبة 2ر1% خلال الشهر السابق. في الوقت نفسه ارتفع مخزون السلع المصنعة بنسبة 8ر0% خلال فبراير الماضي بعد ارتفاعه بنسبة 2ر0% خلال الشهر السابق.

ألمانيا تدعو إلى إصلاح ضريبي عالمي للشركات

أولاف شولتس

دعا أولاف شولتس وزير المالية الألماني للتوصل إلى اتفاق سريع بشأن إصلاح ضريبي عالمي للشركات الدولية.

وبحسب "الألمانية"، قال شولتس، الذي يشغل أيضا منصب نائب المستشارة أنجيلا ميركل، أمس قبل مؤتمر عبر الفيديو لوزراء مالية الدول الاقتصادية الكبرى العشرين "يجب أن ينجح هذا الأمر هذا العام"، موضحا أن هدفه الرئيس هو فرض الضرائب على الاقتصاد الرقمي.

وأضاف "هذا الاتفاق ممكن التوصل إليه في الصيف"، مبينا أنه وفقا للاقتراح الأخير الذي قدمته جانيت يلين وزيرة الخزانة الأمريكية، أصبح الحد الأدنى لمعدل الضريبة للشركات أمرا واقعيا الآن. ويتكون الإصلاح الضريبي العالمي المخطط له من ركيزتين: حد أدنى من ضريبة عالمية على الشركات الدولية وضريبة على النشاط الرقمي، التي من خلالها يتعين على عمالقة شركات الإنترنت مثل "أمازون وجوجل وأبل" دفع الضرائب ليس فقط في مقر الشركة، لكن أيضا في الدول التي تجني منها أرباحا.

وبينما رفض الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترمب الضريبة الرقمية، بدت الإدارة الجديدة للرئيس الأمريكي جو بايدن أكثر انفتاحا، وتراهن على التوصل إلى حل وسط في إطار مفاوضات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ودعت يلين أخيرا إلى فرض حد أدنى من الضرائب على الشركات في جميع أنحاء العالم وانتقدت المنافسة الضريبية الدولية.

وقال شولتس "لدينا الآن حراك جديد كنا ننتظره منذ فترة طويلة"، مضيفا أن "دعم الولايات المتحدة الأمريكية يعطي المبادرة قوة دفع حاسمة للغاية".

وأكد أن الحكومة الألمانية ستبذل قصارى جهدها لضمان التوصل إلى تفاهم الصيف المقبل، مشيرا إلى ضرورة أن يتوقف السباق العالمي النزولي في الضرائب حتى يكون لدى الدول مزيد من الأموال مرة أخرى للاستثمار في بنيتها التحتية، على سبيل المثال.

ويسعى أولاف شولتس وزير المالية الألماني إلى العمل مع الدول الاقتصادية الرائدة من أجل تمديد تأجيل سداد الديون بالنسبة إلى الدول الأكثر فقرا.

وقال شولتس "إنه يجب أن تحصل هذه الدول على تأجيل إضافي للمدفوعات الفعلية من أصول الديون ومدفوعات الفائدة حتى نهاية العام الجاري".

ومن شأن ذلك أن يمنح الدول نطاقا أكبر من الحركة للاستثمارات من أجل مكافحة الوباء. ولكن شولتس أكد أنه من المهم أن يستمر بصفة خاصة تخفيف عبء الديون على الدوام لهذه الدول.

وفي الوقت ذاته تدعم ألمانيا "ضخ رأس المال" المخطط له لصندوق النقد الدولي في نطاق 650 مليار يورو. وأوضحت الوزارة أنه من المتوقع حاليا أنه من الممكن ضخ الأموال بدءا من (أغسطس) المقبل، لافتة إلى أن 42 في المائة من الأموال ستذهب إلى دول فقيرة.

يشار إلى أنه حتى الآن دعم صندوق النقد الدولي 86 دولة في أزمة كورونا.

ودعت منظمة "وان" التنموية الألمانية المعنية بمكافحة الفقر أيضا إلى تمديد تأجيل سداد الديون وكذلك لضخ رأس المال لصندوق النقد الدولي، وأوضحت المنظمة "كلا الإجراءين يسهم في تخفيف أزمة السيولة بصفة خاصة في الدول الأكثر فقرا

مصر: 1.6 مليار دولار فائض «أولي» بالموازنة في 9 أشهر

محمد معيط

أعلن وزير المالية المصري، محمد معيط، أن الموازنة العامة حققت فائضا أوليا بمقدار 25.3 مليار جنية (حوالي 1.6 مليار دولار)، في الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية الحالية.

جاء ذلك في بيان نشرته الحكومة عبر صفحتها الرسمية بفيسبوك، عقب اجتماع لمجلس الوزراء مع معيط، ناقش الأداء المالي للفترة من يوليو – مارس من العام المالي 2020 – 2021.

وقال معيط إن "الموازنة العامة للدولة حققت فائضا أوليا قدره 25.3 مليار جنيه، خلال تلك الفترة رغم تداعيات أزمة كورونا". والفائض الأولي هو الفرق بين الإيرادات والمصروفات العامة، دون احتساب الدين العام.

وبنهاية سبتمبر 2020، تجاوز الدين الخارجي لمصر 125 مليار دولار، بما يعادل أكثر من 100 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي، وفق بيانات البنك المركزي المصري.

وقال معيط، إن إيرادات الحكومة نمت بنحو 14.6 بالمئة، على أساس سنوي، خلال الفترة الزمنية ذاتها. وأرجع معيط ارتفاع الإيرادات لزيادة في العائدات الضريبية بنسبة 13.5 بالمئة.

وأشار إلى ارتفاع عائدات الضرائب السيادية (من جهات حكومية كقناة السويس وهيئة البترول والبنك المركزي) بنسبة 33 بالمئة.

كما ارتفعت العائدات الضريبية غير السيادية (من القطاع الخاص أفرادا وشركات) بنسبة 10.4 بالمئة، وفقا للبيان. في المقابل، زادت المصروفات بنسبة 11.3 بالمئة خلال الفترة ذاتها.

وعزا معيط الزيادة في المصروفات إلى "ارتفاع مخصصات الاستثمارات الحكومية بشكل كبير للإسراع في تنفيذ العديد من المشروعات القومية، وتوفير مخصصات لبنود الدعم وبرامج الحماية الاجتماعية، وزيادة الإنفاق على قطاعي الصحة والتعليم".

وأوضح أن فاتورة الأجور وتعويضات العاملين زادت بنحو 9.6 بالمئة، على أساس سنوي، خلال الفترة، كما زاد الإنفاق على الصحة 15.5 بالمئة والتعليم 10.1 بالمئة.

استقرار معدل البطالة في منطقة اليورو عند 8.3 بالمئة في فبراير

أظهرت بيانات أن معدل البطالة في منطقة اليورو لم يطرأ عليه تغير في فبراير مقارنة مع القراءة المعدلة بالزيادة لشهر يناير، إذ حدّت مخططات الإحالة لإجازات بأجور مخفضة في أوروبا من تأثير الموجة الثانية من الجائحة على الوظائف في الربع الرابع.

وقال مكتب إحصاءات الاتحاد الأوروبي يوروستات إن معدل البطالة في منطقة اليورو التي تضم 19 دولة بلغ 8.3 بالمئة في فبراير شباط، دون تغيير عن البيانات المعدلة لشهر يناير، بحسب "رويترز".

وقال بيرت كولين الخبير الاقتصادي في شؤون منطقة اليورو لدى بنك آي.إن.جي "يُظهر معدل البطالة الآن تأثيرا محدودا للموجة الثانية إذ تفيد التقارير الآن بأن يناير شهد ارتفاعا طفيفا في البطالة من 8.2 إلى 8.3 بالمئة".

وأضاف "رغن أن المنحنى تغير قليلا، فإنه لا يغير الصورة. بالنظر إلى الانكماش في النشاط والإغلاق الطويل لقطاعات معينة، فإن تأثير الموجة الثانية على سوق العمل لا يزال معتدلا".

وأظهرت أرقام يوروستات أن عدد العاطلين عن العمل في منطقة اليورو في فبراير شباط ارتفع إلى 13.571 مليون من 13.523 مليون في يناير.

«صندوق النقد» يتوقع نمو الاقتصاد السعودي 4 بالمئة العام المقبل

رفع صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد السعودي خلال العام الجاري من 2.6 في المائة إلى 2.9 في المائة، فيما أبقى على توقعاته السابقة لعام 2022 عند 4 في المائة.

يعكس ذلك توقعات متفائلة من الصندوق لنمو الاقتصاد السعودي وسرعة تعافيه من تداعيات جائحة كورونا، التي ضربت، ولا تزال تضرب، العالم أجمع.

ليس ذلك فحسب، بل إن توقعات صندوق النقد الدولي للعام المقبل 2022 تفوق التقديرات الأولية لوزارة المالية البالغة 3.4 في المائة.

وكانت وزارة المالية السعودية قد أعلنت تقديراتها الأولية لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة "الاقتصاد السعودي" للعام الجاري حتى 2023. وتشير التقديرات الأولية للوزارة إلى نمو الاقتصاد السعودي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي 3.2 في المائة العام الجاري، ثم 3.4 في المائة في 2022، و3.5 في المائة في 2023.

وقالت الوزارة في بيان موازنة 2021، إنه في ضوء هذه التطورات المحلية والدولية تمت مراجعة تقديرات معدلات النمو الاقتصادي في المملكة لعام 2021 والمدى المتوسط.